طبق الاصل

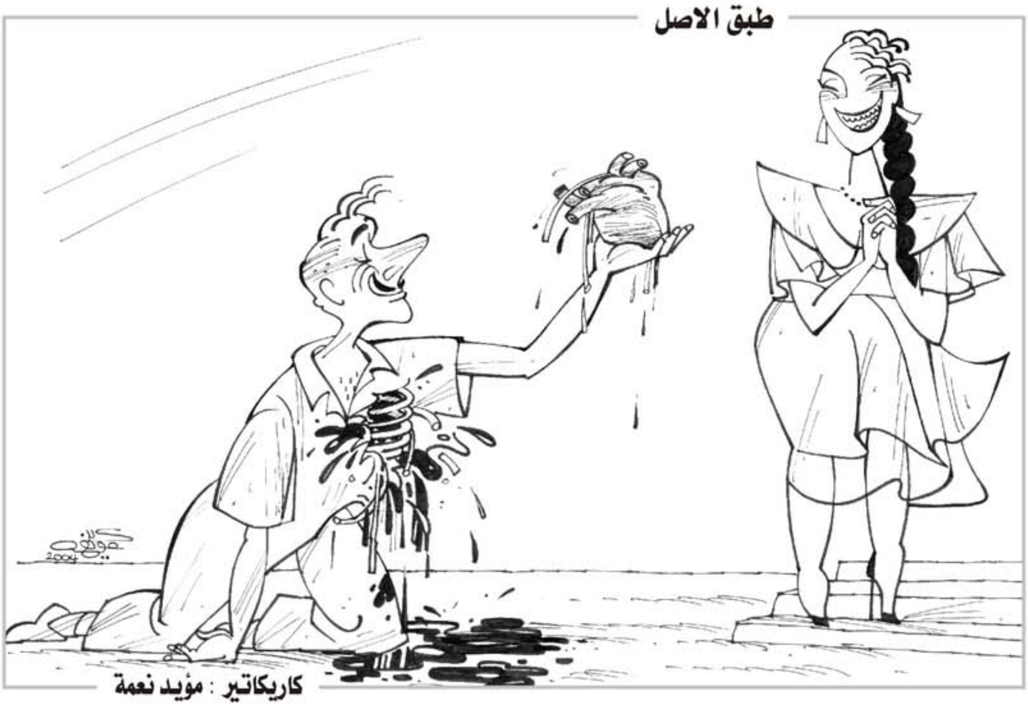

كاريكاتير : مؤيد نعمة

الخطة الأمريكية لبناء الجيش ووزارة الدفاع:
إدارة مدنية لجيش تعداده 40 ألفاً

سويل شان

في شباط الماضي توجه حوالي 50 مسؤولاً عراقياً إلى واشنطن لحضور دروس في مدرسة تديرها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لمعرفة كيفية تجنيد وتدريب وتجهيز قوة عسكرية تعمل تحت إمرة قيادة مدنية طبقاً للكولونيل الأمريكي المتقاعد الذي يدير البرنامج. وقد تخرج 25 فرداً يوم الجمعة الماضي من دورة استمرت ثلاثة أسابيع. تضمنت الدورة لقاءات مع مسؤولين أمريكيين في الكونغرس ووزارتي الدفاع والخارجية. إضافة إلى ذلك، تم اختيار قائد ميليشيا سابق لقيادة الإدارة المدنية لوزارة الدفاع العراقية، وفقاً لمسؤولين على اطلاع بالقرار. بروسكا شويز، القائد السابق لقوة كردية شبه عسكرية، قدم المساعدات للقادة الأمريكيين في شمالي العراق في العام الماضي خلال عملية غزو البلاد. يأتي تعيينه في نطاق سعي القوات الأمريكية لتسريح الميليشيات العراقية المستقلة. مع أن السيادة ستسلم بعد أقل من مائة يوم إلا أن إدارة الرئيس بوش والقياديين العراقيين لم يتفاوضوا حول اتفاقية الوضع الشرعي للقوات الأمريكية توضح بجلاء حقوق ومسؤوليات القوات الأمريكية في العراق بعد 30 حزيران. قال مسؤولون أمريكيون أن قرار مجلس الأمن 1511، الصادر في 16

الوقت يوفر ان الأسس الشرعية للقوات الأمريكية لتبقى في العراق، لكن تشكيل وزارة دفاع عراقية ومدها بقوات عسكرية يبدو أنه يهدف إلى ضمان استجابة القادة العسكريين العراقيين الجدد للمصالح الأمريكية بغض النظر عن أية اتفاقية سيتم التوصل إليها. في قرار تنفيذي من تسع صفحات وقعه في 21 آذار رئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق، وضع بريمر، أسس نسخة عراقية من وزارة الدفاع الأمريكية متخمة بهيئة أركان للقوات المسلحة، مفتش عام ومدراء للميزانيات، مخابرات وأمور سوقية. ومع أن الوزارة واقعة تحت سيطرة إدارية للقوات المسلحة، إلا أن القرار يدعو القوات العراقية للعمل تحت إمرة القوات الأمريكية. ستشغل المراكز في الوزارة العراقية من قبل موظفين مدنيين وضباط عسكريين وليس بموظفين سياسيين. شويز، كأمين عام، سيكون على رأس الإدارة المدنية للدفاع أي بمثابة وزير دفاع معين. قال مسؤولون أمريكيون بأن هدفهم هو ترسيخ قوة عسكرية جديدة يصعب عليها إزاحة أي شخص سوى الوزير. قال مسؤول أمريكي رفيع رفض الكشف عن اسمه يوم الخميس الماضي "أن ذلك يتطابق مع النموذج البريطاني حيث تدار الوزارة من قبل موظفين مدنيين ومحترفين عسكريين". وقال أن بريمر سوف يسمي وزير أللدفاع بداية نيسان. إن تشكيل جيش عراقي جديد كان من الأولويات العليا لسلطة الاحتلال منذ قرار بريمر قبل 10 أشهر بحل القوات العراقية التي خدمت تحت إمرة الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وقد ثبت أن قرار بريمر هذا كان من أشد القرارات إثارة للخلاف والجدال. مع إنه أمر فيما بعد بتشكيل جيش جديد من 40000 جندي، إلا أن الكثير من العراقيين يقولون أن حل الجيش الأصلي قد افتقد المجتمع استقراره وخلق مجموعة كبيرة من المقاتلين المدربين العاطلين عن العمل مستعدين للانضمام إلى مجموعات المهاجمين المسؤولين عن إزهاق أرواح المئات من الأمريكيين والعراقيين. بدأ المسؤولون الأمريكيون تجنيد وتدريب الجيش في آب. وفي كانون الأول كانوا قد شكلوا فريقاً من الخبراء في القانون والإدارة لتشكيل وزارة دفاع جديدة تكون بمعزل عن السياسيين العراقيين المشاكسين. مع ذلك، يعترف المسؤول الأمريكي الرفيع بأن الحكومة العراقية المؤقتة بإمكانها نبذ الخطة وقال "إن هذا القرار يعود للعراقيين، ونعتقد بأننا قدمنا النصيحة المثلى والتنظيم الأفضل، وقد رحب بذلك الكثير من العراقيين بضمنهم أعضاء مجلس الحكم، وقمنا بإجراء تعديلات بناءً على اقتراحاتهم". كان التدريب في الولايات المتحدة مكوناً أساسياً في الستراتيجية الأمريكية. مجموعتان، كل مجموعة تتألف من 25 مسؤولاً عراقياً - بضمنهم خمس نساء وبصفة ضباط سابقين خدموا تحت إمرة صدام حسين لكن لم يكونوا أعضاء كبار في حزب البعث المنحل - أنهتا دورة خاصة في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن. قال الجنرال ب. ثومسن مدير مركز جنوب شرق آسيا للدراسات الستراتيجية "ما نتحدث عنه هنا هو كيف يمكن للمرء تدبير أمر تطوير وتصميم قوة أمنية في نظام سياسي يتصف بالمشاركة والشفافية والمسؤولية". لن يقوم الجنرال ثومسن ولا المسؤولون الأمريكيون في بغداد بالكشف عن هوية المتخرجين من الدورة التدريبية، مستشهدين بالتهديدات الأمنية ضد العراقيين الذي يتعاونون مع قوات الاحتلال الأمريكية.

عن: واشنطن بوست
ترجمة: زهير رضوان

> **يسعى مسؤولون أمريكيون وبسرعة لاستحداث وزارة دفاع عراقية بادارة مدنية تعمل بالتوافق مع القوات الأمريكية بعد تسليم السيادة الى العراقيين في 30 حزيران، وقد تكون هذه نواة تحالف ستراتيجي بن البلدين.**

المخططات الامركية الحالية لنقل السيادة للعراقيين

بقلم: جوناثان ستيل

> **سوف تقوم الولايات المتحدة الامريكية بنقل السلطة الى رئيس وزراء عراقي متخلية عن الخطط لزيادة عدد اعضاء المجلس الحالي الحاكم والبالغ عددهم 25 عضواً. هذا ما جاء في تصريح لمسؤولي التحالف في بغداد**

وستنتقل السلطة في غضون مائة يوم من الآن الا ان السلطات المحتلة الامريكية تخشى التخاصم بين سياسيي العراق وقد اجبر هذا الخوف واشنطن على القيام بتحولها الثالث من الناحية الستراتيجية وخلال ستة اشهر والبحث الآن جار عن عراقي يقوم بدور الرئيس التنفيذي للبلاد وسيكون بالتأكيد من الاكثرية المسلمة الشيعية ويحتمل ان يكون تكنوقراطياً علمانياً.

يقول احد المسؤولين في التحالف في حديث له مع (الغارديان): "سوف لن يكون هناك (بول بريمر) بل رئيس وزراء، وذلك سيكون اكبر تغيير في حالة نقل السلطة للعراقيين". وسوف ينتهي فصل السيد بريمر رئيس السلطة الادارية لقوات التحالف في الثلاثين من حزيران حين ينتهي الاحتلال شكلياً.

لقد بقي اختيار رئيس وزراء عراقي من اوائل اهتمامات سلطات الاحتلال والتي تخشى المناورات السياسية بين الجاميع العراقية المتنافسة ان تؤدي الى ترك فراغ كبير على مر الايام.

ان الخطط الداخلية لتوسيع المجلس والذي يمتلك الخبرة في تعيين الوزارة قد انحدرت لأجل جعل الاعضاء الحاليين يستمرون في اعمالهم. وبالرغم من استمرارية احتمال زيادة اعضاء المجلس فإن العملية تحتاج الى عدم ربطها بالثلاثين من حزيران كتاريخ محدد وبالامكان الاستمرار بها الى الصيف او الخريف مع مشاركة الاعضاء الجدد في المجلس.

وان آخر نقلة في هذا التركيز تمثلت بزيادة (روبرت بلاكويل) ممثل الرئيس بوش الخاص في العراق في حواره مع بول بريمر والسيد جيرمي كرينستوك ممثل بريطانيا الرئيس في التحالف والذي غادر العراق قبل فترة وجيزة.

كما ان الخطط لتعيين مجلس رئاسي ثلاثي من الشيعة والسنة والاكراد لا تزال قيد الدرس ولكن سلطاتها ستكون رمزية فقط.

يتوقع المسؤولون بأن رئيس الوزراء سوف يكون شيعياً وهي الشريحة الاكبر عدداً في العراق والتي ابعدت تاريخياً عن السلطة وان انكار هذه الحالة سوف يجعل فرصة العمل للحكومة الديمقراطية العراقية اشارة غير مرغوبة لدى العراقيين. وان المسؤولين يأملون في ان يكون الرجل المعين من التكنوقراط لتجنب المنافسة بين السياسيين ولمنع الحزب الواحد من تولي المناصب العديدة.

ان الحكومة المؤقتة سوف تخدم الى حين اجراء الانتخابات المباشرة لمجلس وطني والتي سوف تقام نهاية العام الحالي. هذا وان الخطط لتشكيل حكومة عراقية تتسلم السلطة من الامريكان في الثلاثين من حزيران القادم قد مرت بحالات اضطراب لعدة اشهر. فالاقتراح الامريكي لإقامة مؤتمرات انتخابية (الكوكس) اقليمية (بارزة) لإختيار مجلس يرشح وزارة فيما بعد قد انهار في الفوضى التي اعقبت طلب المرجع الشيعي الاعلى علي السيستاني بإجراء انتخابات مباشرة. ومن اجل ارضائه وارضاء السياسيين من اتباعه وافقت واشنطن على ارسال الامم المتحدة فريقاً لها لتقييم ملاءمة اجراء الانتخابات نهاية حزيران القادم. وقد رفضت الولايات المتحدة تأجيل التاريخ لأن الرئيس بوش اراد ان يوفق في النقاش حول اعادة انتخابه ويؤكد في حملته ان العراق اصبح في وضع الديمقراطية الفاعلة.

وبعد اسبوعين من زيارة فريق الامم المتحدة برئاسة الاخضر الابراهيمي فقد ايد الفريق وجهة النظر الامريكية.

وان آخر خطة في سن الدستور المؤقت كقانون انتقالي اداري تتمثل في اختيار حكومة بعد عملية مبهمة "من خلال مشاورات شاملة واستشارات مع الفصول المتقاطعة للشعب العراقي".

لقد دعا مجلس الحكم السيد الابراهيمي للمساعدة في تلك المشاورات ويتوقع وصوله في بداية نيسان القادم وقال آية الله السيستاني هذا الاسبوع من انه سوف لن يلتقي به او بأي موظف في الامم المتحدة اذا صادقت ويقول الموظفون ان هذا الامر هو ليس مشكلة حقيقية ما دامت الامم المتحدة لا تمرر اي قرار بشأن العراق حتى شهر حزيران القادم.

الاضافة الى اختيار رئيس للوزراء فإن مجلس الحكم عليه ان يختار وزيراً للدفاع وان اكثر باقي الوزراء سيعاد تعيينهم. وقد وقع السيد بريمر هذا الاسبوع قراراً بتشكيل وزارة الدفاع لتحل محل الوزارة التي حلها بنفسه بعد سقوط نظام صدام.

وسوف يكون الوزير من المدنيين بالرغم من ان السيطرة الشاملة على جميع القوات في العراق بما فيها الجيش الجديد ستبقى في ايدي امريكا.

وهناك خطط واسعة لتوسيع مجلس الحكم قد تم فحصها بدقة ولعدة اسابيع مضت والهدف الاساسي هو اعطاء الصوت لجاميع واسعة مثل الاحزاب الدينية السنية او قيادات العشائر ونقابات المحامين والاطباء وباقي الحرفيين العلمانيين مع ممثلين المدن الكبرى كالموصل وكركوك والذين لم يشملهم مجلس الحكم الحالي. وان هذه الخطة تبدو ملحة وضرورية كخطة تشكيل الوزارة.

يقول احد موظفي التحالف: "ستكون السلطة التنفيذية في مكانها في الثلاثين من حزيران ويجب ان تكون هناك حركة للوصول الى التاريخ المحدد".

ترجمة: عمران السعيدي
عن: الغارديان

في مؤتمر المصالحة الوطنية:

الزعماء الكرد يدافعون عن الحقوق الكردية

كمال طه (فرانس برس)

دافع الزعماء الاكراد في شمال العراق عن حقوقهم خصوصا تلك التي وردت في احدى فقرات المادة 16 من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والمتعلقة باعطاء الاكراد حق النقض في الدستور الدائم للبلاد وبالفدرالية، مؤكدين ان العراق يتكون من قوميتين رئيستين؛ العربية والكردية. واكد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني في كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر المصالحة الوطني الذي عقد في اربيل مساء امس السبت ان "الغاء هذه الفقرة امر مستحيل لاننا نحتاج الى ضمانات لاننا عانينا". واضاف "صحيح ان الفقرة ج (من المادة 16 من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية) جاءت باقتراح منا ولكنها ليست للاكراد فقط وانما لكل العراقيين". واضاف "اذا كانت هذه الفقرة تسبب احراجا لاخواننا العرب فليس لدينا مانع ان تصاغ على ان يحظى الدستور بموافقة اكثرية القوميتين او الشعبين الاساسيين في العراق". وكانت هذه المادة قد اثارت انتقادات زعماء الشيعة الذين يرفضون حق النقض للاكراد في قانون ادارة الدولة ويخشون ان تؤدي الفدرالية الى تقسيم العراق فعليا. واوضح بارزاني الذي يعد حزبه واحدا من الفصيلين الرئيسين اللذين يسيطران على شمال العراق ان "الفدرالية اثارت مخاوف العديدين وانا اعتقد ان الفدرالية هي الحل الامثل للعراق لانها تعطي التوزيع العادل للثروات والسلطات في البلد ونرجو من الذين يعارضون الفدرالية ان يقدموا لنا بديلا اخر". واضاف "هناك حقيقة هي ان العراق يتكون من قوميتين رئيستين العربية والكردية لذلك يجب ان تكون مساواة لكي يصان العراق ولكي لا يشعر الاخرون ان ظلما يقع عليهم". وتابع بارزاني ان "المساواة مسألة مهمة جدا ونحن نتوقع منكم ان تدافعوا عن حقوق الشعب الكردي وان يتم الاعتراف بحقوقه". من جانبه، اكد جلال طالباني عضو مجلس الحكم الانتقالي ان "اول مبدأ في هذا العراق الجديد هو مبدأ التوافق ولا يمكن ان يتم بناء هذا الوطن بفرض رأي او مفهوم او فكرة او برنامج حزب او جهة في العراق". واضاف "نحن نعيد بناء دولة جديدة ومكونات شعب هذه الدولة بكل صراحة هم العرب الشيعة والعرب السنة وشعب كردستان". واوضح طالباني الذي يتزعم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الفصيل الكردي الثاني الرئيس الذي يسيطر على جزء من شمال العراق ان "هذه المكونات الاساسية الثلاث يجب ان تتوافق ويجب ان تصل الى اجماع على صيغة عراقية جديدة والا فاننا لن نستطيع ترسيخ وحدة عراقية نرضى بها جميعا". وقال ان "الاعتراضات التي وردت على الفقرة ج كانت بحجة ان الاكراد يريدونها والحقيقة نحن نريدها للعراقيين جميعا وليس للكرد فقط". ودعا المسؤول الكردي الى الابتعاد عن الشعارات والعمل على حل المشاكل بروح متفتحة بالاعتماد على الصراحة والحوار المتبادل. وقال ان "الشعارات العامة مثل كلنا عراقيون وكلنا اخوة وكلنا متساوون، لا تكفي في وضع اساس لعراق قوي جديد بل يجب ان يكون جميع العراقيين بصرف النظر عن قومياتهم ومذاهبهم متساوين سياسيا وثقافيا واقتصاديا وتعليميا وفي كل الحالات الاخرى". ودان الزعيمان الكرديان عمليات الارهاب التي تحصل في العراق، مؤكدين انها "اتت من خارج العراق". وقال بارزاني ان "المشكلة الكبرى هي ان هناك ارهابيين وافدين من الخارج يريدون تصفية حساباتهم على حساب الشعب العراقي ويجعلون العراق ساحة للاقتتال".

ومن جانبه، اعتبر طالباني ان "الارهاب سرطان دولي وآفة اكتوت بها الشعوب ولكنها مع الاسف تحمل اسم دين الاسلام الحنيف". واضاف ان "الاسلام بريء من كل هذه الجرائم لانه دين التسامح ودين عدم الاكراه ودين المحبة". ودعا طالباني الى "التصدي لمثل هذه الجرائم وخصوصا من قبل الاحزاب الاسلامية"، مشيرا الى ان "هذا العصر هو عصر النضال بالاساليب البرلمانية والجماهيرية والاعلامية والسياسية وليس عصر العنف والارهاب".

من جهة اخرى تشكل اليوم السبت في العراق مجلس وطني للمصالحة بمبادرة من الحزبين الكرديين الرئيسيين لتشجيع التقارب مع العرب والمصالحة مع عسكريين سابقين حاربوا ضدهما وايضا بعثيين سابقين.

وفي قاعة الاحتفالات في مدينة اربيل الكردية التي قتل فيها اكثر من مائة شخص في اعتداءين متزامنين في شباط الماضي، علقت لافتة تحمل هذه الكلمات البسيطة "العرب والاكراد والتركمان والاشوريون والكلدانيون باقة زهر تمثل العراق الحقيقي". وفي بيان دعا المجلس الوطني للمصالحة الذي انتخب الزعيم الكردي مسعود البارزاني رئيسا له الى تشكيل "لجان في كل محافظة" والى "محاكمة الجناة على الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب العراقي" والى "الصفح" و"منع استرداد الممتلكات المسلوبة بالقوة". وهكذا بعد عام على سقوط صدام حسين لم يضع زعيما الفصيلين الكرديين المتنافسين مسعود بارزاني وجلال طالباني حدا لصراعهما فقط بل دعيا العرب وعسكريين سابقين حاربوا ضدهما وبعثيين سابقين ايضا الى المصالحة الوطنية. وقال فاضل الميراني الامين العام للحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني "يجب تحقيق مصالحة في القرى والمحافظات والمدن". واضاف "يجب ان تتوجه وفود شعبية الى شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد. يجب ان نبدأ فورا حملة مصالحة كبرى من اجل خير العراق". وتوجد خلافات كبيرة بين الاكراد المطالبين بفدرالية تضمن لهم حكما ذاتيا واسعا وبين العرب الحريصين على وحدة العراق.

واضافة الى الطالباني والبارزاني، شارك في هذا المؤتمر 600 رجل بينهم اربعة اعضاء في مجلس الحكم الانتقالي. ووضع الشيعي المستقل موفق الربيعي كشرط لهذه المصالحة "عدم نسيان الماضي". وقال "يجب ان نضع الماضي نصب اعيننا وان نستخلص منه العبر. على الذين ارتكبوا جرائم طلب الصفح علنا ويجب كشف الحقيقة كاملة واعادة الحقوق السليبة". وكان بين الحاضرين ايضا اللواء ابراهيم فيصل الانصاري (80 سنة) رئيس الاركان السابق في الستينيات الذي شن حربا بلا هوادة ضد الانفصاليين الاكراد. وقال الانصاري لوكالة فرانس برس "دعاني الى المؤتمر مسعود بارزاني .. انه يعلم تماما انني حاربت بشرف. ويعلم انني حاربت ضدهم ولكن في اعماق قلبي كنت رافضا لهذه الحرب التي قلت دائما لقيادتي انها غير عادلة". وكان البارزاني والطالباني وضعا امس الجمعة عقودا من الخلافات جانبا، ووجها نداء للعمل معا من اجل عراق جديد وموحد. وقال بارزاني في افتتاح المؤتمر، ان "الاسلوب الوحيد المتاح امامنا الآن يكمن في وضع برنامج ديموقراطي للمصالحة الوطنية يقوم على النظام والحوار والتفهم واحترام الآخرين". وعقد المؤتمر تحت عنوان "المصالحة الوطنية، الطريق الوحيد الى السلام الاجتماعي واعادة اعمار العراق". وقال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني من جهته ان على العراقيين ان يتحدثوا بصوت واحد من اجل طي صفحة الماضي. واضاف "ان العراق الجديد الذي نريد بناءه يجب ان يكون لجميع العراقيين دون تمييز او تسلط او استفزازات". هذا ولم تكن كردستان العراق خاضعة لسيطرة نظام صدام حسين منذ 1991، بعد انتهاء حرب الخليج. وكان الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يتقاسمان السيطرة على المنطقة. وقد انشأ الحلفاء في حرب الخليج منطقة امنية لاكراد العراق حظروا بموجبها على الطيران العراقي التحليق في اجوائها. الا ان معارك دامية اندلعت في نهاية العام 1993 بين الحزبين الكرديين استمرت اشهرا عدة. وينص قانون ادارة الدولة الموقت الذي اقره مجلس الحكم العراقي في الثامن من آذار في المادة الثالثة والخمسين منه على الاعتراف بحكومة محلية في كردستان مع جمعية وطنية محلية ومجلس وزراء وسلطة قضائية.